

Distr.
GENERAL

A/53/422
23 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٧٦ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، القرار ٤٣/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، وفيما يلي الفقرات من ٥ إلى ١٠ من ذلك القرار:

"إن الجمعية العامة،

...

"٥ - تطلب إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أن تفعل ذلك لكي تهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة؛

"٦ - تشجع جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالاشتراك في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، ضمن غيره، وبتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛

"٧ - تشجع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على زيادة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لأنه يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة ويحول، بالتالي، دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة؛

" ٨ - تدعو جميع دول المنطقة إلى التصدي، بمختلف أشكال التعاون، للمشاكل والتهديدات التي تواجهها المنطقة، مثل الإرهاب والجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع، فضلا عن إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى طمس حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي؛

" ٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

" ١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

٢ - وقد تم حتى الآن تلقي رد من حكومة واحدة، وهو يرد مستنسخاً في الفرع ثانياً أدناه. وستصدر أي ردود أو إخطارات ترد فيما بعد بوصفها إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨]

١ - تؤيد الجزائر تأييداً تاماً الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٤٣/٥٢ والرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ - وقد برهنت الجزائر على الدوام بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط على تعلق دائم والتزام ثابت بتحقيق التقارب بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال إنشاء منطقة للاستقرار والأمن الجماعي، والتشجيع على إقامة حيّز للتنمية والازدهار المشتركين. وفي هذا الإطار، اشتركت الجزائر في جميع المبادرات الخاصة بهذه المنطقة وشكلت طرفاً فيها، خصوصاً من خلال تنفيذ عملية برشلونة التي تهدف إلى وضع إطار لشراكة متجددة.

٣ - وبعد عقد مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الذي أرسى القواعد لعلاقات جديدة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فإن المؤتمر الثاني لبلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط

المعقود في فاليتا (مالطة) أتاح مجالا للتطور الهادئ لهذه العملية وإعطاء قوة دفع سياسية لدينامية هذه الشراكة.

٤ - وقد أعاد السياق السياسي الإقليمي الذي عُدّ فيه هذا المؤتمر تأكيد صواب النهج الشامل المتوازن والمتعدد الأبعاد. وأسهمت الجزائر، بوصفها منسّقة لمجموعة الدول العربية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في المحافظة على هذه العملية التي تشكل مكسبا سياسيا أساسيا، وفي تعزيزها.

٥ - وبالنسبة للجزائر، فإن الشراكة السياسية والأمنية تشكل عنصرا رافدا للعلاقة المتبادلة بين الأمن والاستقرار وضرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والنهج المعتمد هو نهج تدريجي وبرغماتي في تنفيذ تدابير بناء الثقة يراعي، تحقيقا لذلك، تطور الحالة السياسية والأمنية في المنطقة. وترتبط هذه التدابير ارتباطا جوهريا بالتسوية العادلة والدائمة للنزاعات، وبالتسوية السلمية للخلافات، وبالتدابير الملموسة الفعلية لنزع السلاح من خلال انضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن حظر أسلحة التدمير الشامل (معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، إلخ.) وإخضاع جميع المنشآت النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ترى الجزائر أنه يشترط في هذه الشراكة السياسية والأمنية وجود إرادة سياسية متبادلة بين الدول تهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة بشكل تضامني عن طريق احترام المبادئ الراسخة في القانون الدولي وخصوصا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد. واحترام السيادة. وكل تعاون في هذا الاتجاه لابد أن يكون مفيدا في تعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون في المنطقة، والقضاء كذلك على أشكال التهديد الجديدة للسلام والأمن، وخصوصا الظواهر المزعزعة والعابرة للحدود، وفي مقدمتها الإرهاب.

٧ - وبالفعل، فإن الإرهاب، وهو ظاهرة عالمية تهدد الأسس الديمقراطية للدول وتؤكد طابعها العابر للحدود حديثا عند وقوع عدواني نيروبي ودار السلام في أفريقيا في آب/أغسطس، يتطلب سياسة وقائية وتعاون متواصلا من جانب جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط. يجب إذن تكثيف وتعزيز التعاون ضد الإرهاب الذي ما زال يشكل تحديا أساسيا يتحتم على الشركاء الأوروبيين - المتوسطيين وعلى المجتمع الدولي أن يواجهوه.

٨ - وفي إطار الشراكة الاقتصادية والمالية، فقد أصرت الجزائر على ضرورة تقليص التباينات في التنمية ما بين الضفتين، وشددت خصوصا، من جهة، على التوزيع العادل والمنصف للتدفقات المالية الموضوعة تحت تصرف بلدان البحر الأبيض المتوسط الشريكة، ومن جهة أخرى، على ضرورة تخفيف عبء الديون وإعادة جدولتها. والواضح أن المطلوب هو إقامة علاقات اقتصادية جديدة وتعزيز إنشاء شراكة من أجل التنمية المشتركة. وخلاصة القول، ينبغي ألا تشكل منطقة التبادل الحر غاية بذاتها بل وسيلة لتحقيق هدف أكثر طموحا يتمثل في إقامة منطقة من رخاء مشترك.

٩ - وفي مجال الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية، تعتبر الجزائر أن إنشاء منطقة للتبادل الحر تفترض أن يُؤخذ في الاعتبار عامل تنقل العنصر البشري، خصوصا من خلال تحسين شروط الانتقال بين الضفتين. ومن شأن رفع القيود المفروضة على حرية تنقل وإقامة الأشخاص أن يساعد على تحقيق تبادلات بشرية أفضل وتضاهم أكبر بين المجتمعات المشاطئة.

١٠ - ومن جهة أخرى، فإن إسهام الجزائر في التقارب بين شعوب البحر الأبيض المتوسط اتخذ شكلا ملموسا بعقد الدورة العادية الرابعة لمنتدى البحر الأبيض المتوسط في الجزائر في ١١ و ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد شكل اجتماع الجزائر مرحلة هامة في توطيد هذا الإطار المفضل من الحوار والتعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط وإعطائه قوة دفع حيوية. كما أنه أكد فائدة هذا الإطار وتمسك جميع الدول الأعضاء بالمنتدى.

— — — — —